الفصل الخامس

السعوديون والأمن

الوقفة الأولى

الأمن التربوي

الأمن بالمعنى الأعم للمصطلح يعني عدَّة تفريعات للأمن، فهناك الأمن الذاتي النفسي، والأمن الاجتماعي، والأمن الغذائي، والأمن الثقافي، والأمن الفكري، والأمن التربوي، والأمن الوظيفي، وغيرها من التفريعات التي تحقِّق حاجات الإنسان في حياته وبعد مماته، تلك الحاجات التي كفلتها الأديان للإنسان، وسمَّيناها بالضرورات، وقد وصلت إلى خمس ضرورات هي: النفس والمال والحياة والعرض والدين.

يتحدَّث مازلو عن هذه الحاجات، جاعلاً إياها على شكل هرمي، تبدأ قاعدته من الحاجات البدنية الأساسية "الفسيولوجية"، كالشبع من الجوع والروي من العطش، ثم الحاجة إلى الأمن ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴾ (قريش ٤)، فالحاجة إلى الحب والانتماء، ثم الحاجة إلى الاحترام، ثم الحاجات المعرفية والحاجات الجمالية إلى أن يصل إلى قمة الهرم في الحاجة إلى تحقيق الذات. وقد خاض علماء المسلمين، كالغزالي، في هذه الحاجات، مع اختلاف في الترتيب. ولم يخلُ أي مجتمع من السعي إلى تحقيق الحاجات الضرورية، إلا أن مفهوم الضرورية يختلف من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، ومن بيئة إلى أخرى.

لم يكن مجتمعنا المعاصر بدعًا من هذه المجتمعات. وهو، وإن كان امتدادًا للمجتمع المسلم، الذي قام على فهم دقيق للحاجات أو الضرورات، إلا أنه من المهم التوكيد على أنه مرَّ على هذا المجتمع حين من الدهر فشا فيه الجهل، واختلطت فيه الضرورات، بل إن الضرورات نفسها (من داخلها) أصابها خلل أثَّر على النظرة إلى الأوليات، ومع هذا لم تغفل ضرورات متَّفق عليها، ولم يؤثِّر بها الجهل، مثل الحاجة إلى الحياة، وحفظ العرض والمال، وتخلَّل الدين شيء من الخلط، وكذا الحاجات الأخرى التي تحدَّث عنها مازلو، وجاءت مرتفعة في الهرم كالحب، والانتماء، والاحترام، والحاجات المعرفية، والحاجات الجمالية، وتحقيق الذات. وهي وإن كانت في الأصل موجودةً؛ لأنها فطرية، إلا أن وسائل تحقيقها لم تكن بالضرورة تلك الوسائل الفاعلة.

في عصرنا الحاضر – عصر القرية المعلوماتية – تعقَّدت الاحتياجات، وتشعَّبت، وتداخلت. ومع هذا بقيت قائمة لم يُتنازل عنها، بالرغم من الدعوات إلى الاستغناء عن بعضها، كالحاجة إلى الدين، أو الانتماء الاجتماعي القائم على المعتقد. وفي سبيل ذلك تطوَّرت النظرة إلى وسائل تحقيق الحاجات، ومنها الضرورة العقلية التي تنمَّى بالمعرفة (العلم والتربية)، فبعد أن كان الأمر مقصورًا على حلقات في المسجد أو البيت أو الكُتَّاب، قامت مؤسَّسات معرفية، علمية وتعليمية تربوية شامخة، وظهرت مصطلحات أضحت وقفًا على التخصُّصات، لها مدلولاتها الإجرائية التي تختلف عن مدلولاتها اللغوية الأصلية. وتوزَّع التعليم والتربية

والمعرفة على مراحل وأنواع، فظهرت عندنا المراحل الثلاث في التعليم العام، وقبله مراحل تربوية، وليست بالضرورة تعليمية، كالحضانة والروضة والتمهيدي، ثم المراحل العليا، هذا بالإضافة إلى المؤسَّسات العلمية الثقافية المتنوعة، من مكتبات ومراكز معلومات ومراكز بحوث.

ثم ظهرت التخصُّصات العلمية، ومن داخل التخصُّصات دخلت تخصُّصات فرعية ضمن التخصُّص العام، ويمكن أن نأخذ تخصُّص التربية مثالاً لذلك، فهو تخصُّص عام، وداخله تخصُّصات فرعية، كالمناهج، وطرق التدريس، والإدارة المدرسية، والتخطيط، والتعليم العالي، وأصول التربية. ومن التداخُل، أيضًا، علم النفس التربوي، الذي يتنازعه تخصَّصان هما التربية وعلم الاجتماع، وغيرها من التخصُّصات الفرعية للتخصُّص العام، ولا شك أن هذه التخصُّصات الفرعية قد تفرَّعت هي بدورها إلى تخصُّصات فرعية أصغر، وهكذا.

أضحت التربية همًّا من هموم الأمم، تخصَّص لها الأموال والطاقات والجهود، وظهرت لها النظريات، ونشرت الأدبيات، وأنشئت لها مراكز المعلومات التربوية، وقواعد البيانات، هذا بالإضافة إلى المؤسَّسات الإدارية، مثل وزارات التربية والتعليم، والمتخصِّصة بفئة من أبناء المجتمع عندنا كالمعوقين. والمؤسَّسات التربوية التجارية، التي تهدُف إلى الربح من وراء التربية، ولكنها لا تغفل الأسس والمثل والمبادئ التي يطلب منها خدمتها، وغيرها من المؤسَّسات التربوية والتعليمية والعلمية.

والحق أن التربية همٌّ، وهمٌّ كبير، كيف لا وهي الصناعة التي تصوغ الطاقات البشرية، التي تبني المجتمعات أو تهدمها، بحسب ما تنشأ عليه، وما تُعطاه من جرعات تربوية تعليمية علمية تقنية، يستوي في ذلك الأبناء والبنات، الرجال والنساء. والمؤسَّسات التربوية هي المصانع التي تفرز مخرجات تنفع المجتمع وترقى به، أو تضره وتهوي به إلى الوراء.

* * *

الوقفة الثانية

خصوصية التربية:

نحن نؤمن أن لكل بيئة ما يناسبها من أنماط التربية، ويحدِّد هذه الأنماط الخلفية الثقافية التي تتبنَّاها الأُمَّة وتنطلق منها، وبالتالي فإن ما يصلح لبيئة ثقافية ما قد لا يصلح، بالضرورة، لبيئة ثقافية أخرى. ومن هنا ظهرت الرغبة في التميُّز تربويًا، تبعًا للرغبة في التميُّز ثقافيًا. ومن هنا فإنه ليس محتَّمًا على بيئة ثقافية أن "تستورد" نمطًا تربويًا من بيئة أخرى، مهما ظهر في تلك البيئة من تفوُّق تربوي، انعكس على التفوُّق العلمي والتقني والحضاري.

لا توحي هذه الفكرة برفض المعطيات التربوية النابعة من ثقافات أخرى، لمجرَّد أنها نبعت من تلك الثقافات، فإن في هذا انغلاقًا على الذات، في وقت لا يمكن فيه الانغلاق، وإنما تعرض المعطيات التربوية الأخرى على المعطيات الثقافية التي تنتمي إليها، وما لم يخالفها ويتعارض معها نستفيد منه ونرحِّب به، وما خالفها أو عارضها نبحث عن بديل آخر له من بيئتنا، وهذا هو الأصل والمنطلق، أو من بيئة تربوية أخرى... وهكذا.

مقوِّمات التربية:

من هنا تأتي فكرة التميُّز في التربية، المبنية على التميُّز في المنطلقات القائمة على الدين الإسلامي، الذي يمكن أن نجد فيه

المقوِّمات، وإن لم يتعرَّض للأساليب، إذ إن «الإسلام هو الأساس الفكري السليم لدراسة العلوم والمعارف المختلفة، وينبغي العمل على ترغيب (الطلبة و) الطالبات في الاطلاع على ذخائر الفكر الإسلامي وتراث السلف ومنجزاتهم الحضارية، والتعرُّف على هذا التراث والعمل على نشره ومتابعة البناء عليه والإضافة المنهجية إليه»، كما تشير الإدارة العامة للمناهج والبحوث والكتب، شعبة المناهج والبحوث، بالرئاسة العامة لتعليم البنات (سابقًا).

يدخل في مفهوم التميُّز مفهوم الخصوصية التي تتَّضح في هذه البلاد، فهي تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم الحديث التي تدين بدين واحد، تطبِّقه في جميع مناحي الحياة، وتؤكِّد عليه على جميع الصُعد، ومواطنوها مسلمون، ونظامها الأساسي يقوم على الإسلام، وتنصُّ المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم أن: «الحكم في المملكة العربية السعودية يستمدُّ «سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة»، وتنصُّ المادة التاسعة من النظام نفسه على أن: «الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويربَّى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد».

أما في مجالات التربية والتعليم فقد نصَّت المادة الثالثة عشرة من النظام أن: التعليم يهدُف «إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء، وإكسابهم المعارف والمهارات، وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبِّين لوطنهم معتزِّين بتاريخه»، وتنصُّ المادة

الثلاثون من النظام نفسه أن الدولة: توفّر «التعليم العام وتلتزم بمكافحة الأمية»، وهذه المواد وغيرها من المؤشّرات القوية ملزمة للدولة على تحقيق الأمن التربوي، من حيث كونه جزءًا من تحقيق الأمن، بمفهومه الشامل، الذي لم يغفله النظام الأساسي للحكم، فجاء مبثوثًا في أكثر من مادة، وصريحاً في المادة السادسة والثلاثين.[1]

الاختلاط في التربية:

لعلَّ من خصوصيات هذا المجتمع توكيده على عدم الاختلاط في التربية والتعليم بين الذكور والإناث، الأمر الذي يواجه اليوم جدلاً على مستويات مختلفة. وقد نصَّت المادة التاسعة من النظام على «تقرير حق الفتاة في التعليم بما يلائم فطرتها، ويعدُّها لمهمتها في الحياة، على أن يتمَّ هذا بحشمة ووقار، وفي ضوء شريعة الإسلام، فإن النساء شقائق الرجال».

كما كتب الكثير عن هذه المسألة كتابات تطالب بالالتفات عن الاختلاط، والعودة إلى التعليم المنفصل على مختلف مستويات التعليم. وقد عالج أنيس أحمد شيئًا من هذه الفكرة في الكتاب الذي نشره مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية بعنوان: النساء المسلمات والتعليم العالي: من أجل إقامة مؤسَّسات

---

(١) نص المادة السادسة والثلاثين كما يأتي: «توفّر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها. ولا يجوز تقييد تصرُّفات أحد أو توقيفه، أو حبسه، إلا بموجب أحكام النظام».

منفصلة للنساء، وقد قدَّم له الأستاذ الدكتور محمَّد بن أحمد الرشيد بمقدِّمة جاء منها «تعدَّدت النظرة إلى المرأة، وتباينت من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى عصر، فمنهم من حبسها إيمانًا بأنها لا تستحق إلا القمقم، ومنهم من وأدها إيمانًا بأنها لا تستحق الحياة، ولا تجلب إلا العار، ومنهم من أطلق لها العنان، فوجدت في غير مكانتها التي تليق بها ووظيفتها التي خلقت من أجلها، والناس في هذا ينسون أنها الأم والأخت والزوجة والابنة».[١]

لا تعني الدعوة إلى التركيز على التميُّز والخصوصية أننا نغفل إنجازات الآخر، فلا نستفيد منها، بل إن من مفهومات التميُّز الانفتاح على الآخر. أليست الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها؟ إذا كان الأمر كذلك فلماذا نردِّد هذه العبارة ثم نرفض، في الوقت نفسه، إنجازات تعيننا على شق الطريق في مسارنا المتميِّز. الذي نقوم به عند الإفادة من الآخر، في أفكارهم ومناهجهم وطرقهم في التربية وغيرها، إننا نعمد إلى تطويع هذه كلها لمنهجنا وطريقتنا في التربية والتعليم والجوانب الاجتماعية والنفسية، وجميع مناحي الحياة. والمنهج لا يُصنع من فراغ.[٢]

* * *

(١) أنيس أحمد. النساء المسلمات والتعليم العالي/ تقديم محمد الأحمد الرشيد.

(٢) انظر: محمَّد أحمد النابلسي. الخصوصية العربية والعقل الأسير. — ط ٢. — طرابلس (الشام): مركز الدراسات النفسية والنفسية — الجسدية، ٢٠٠٤م. — ١٦٤ ص.

الوقفة الثالثة

مفهوم المنهج

سرى مفهوم عام للمنهج، يقتصر على المقرَّرات من الكتب الدراسية وكتاب المعلم أو المعلمة، لذا نجد هذا الجدل الذي يبدو عليه أنه جدل سطحي، وفيه دعوة إلى تغيير المناهج، كما فيه اتِّهام أن المناهج مليئة بالحشو، وأن الجدول الأسبوعي مليء بالمواد. وإخال كثيرًا ممن يتحدَّثون عن المناهج يتحدَّثون عن المقرَّرات والكتب، من باب الأخذ بالجزء من الكل، وأزعم أن فئة من أولئك الذين يدعون إلى التغيير في المناهج لم يطَّلعوا عليها، وإنما التقطوا الأفكار من غيرهم في مجلس أو حديث عابر، ولم يكلِّفوا أنفسهم النظر في المقرَّرات والخطط الدراسية، ليستشهدوا على ما يدعون إليه، وليبرهنوا على ذلك بالنصوص من هذه المقرَّرات التي تدرَّس في المراحل الثلاث.

بينما المنهج الذي يعرفه التربويون هو ما عرفوه بالإنتاج العلمي والفكري في مجالات التربية، ومن هذه المفهومات للمنهج ما يؤكِّده الدكتور محمَّد عبد العليم مرسي في كتابه المعنون المعلمون والمناهج وطرق التدريس أن «هناك الكثير من الخلط في أذهان العامة، بل وفي أذهان بعض العاملين (والعاملات) في مجال

التربية والتعليم حول طبيعة المنهج وماهيّته، ذلك أنه يرتبط في ذهن كثير منهم على أنه المقرر المدرسي.

كثيرًا ما نسمع بعض المعلمين (والمعلمات) وهم يتحدَّثون عن "الانتهاء من تدريس المنهج"، أو عن "توزيع المنهج على شهور السنة الدراسية، أو الفصل الدراسي"، وعن "سهولة المنهج.. أو صعوبته"، وعن "حذف بعض أجزاء المنهج"... الخ».[١] بينما المفهوم العلمي للمنهج يشمل كل أوجه النشاط التي يمارسها التلميذ، والخبرات التي يمرُّ بها، والمعلومات التي يحصِّلها داخل المدرسة وخارجها، طالما خضعت هذه النشاطات والخبرات والممارسات لتوجيه المدرسة وإرشادها، كما يشير الدكتور محمَّد عبد العليم مرسى.[٢]

كما يعرَّف المنهج الجديد بأنه «مجموعة الخبرات والأنشطة التي تقدِّمها المدرسة تحت إشرافها للتلاميذ بقصد احتكاكهم بهذه الخبرات وتفاعلهم معها. ومن نتائج هذا الاحتكاك والتفاعُل يحدث تعلُّم أو تعديل في سلوكهم، ويؤدِّي إلى تحقيق النمو الشامل المتكامل، الذي هو الهدف الأسمى للتربية».[٣]

---

(١) محمَّد عبد العليم مرسي: المعلمون والمناهج وطرق التدريس.

(٢) محمَّد عبد العليم مرسي: المعلمون والمناهج وطرق التدريس. – المرجع السابق.

(٣) محمَّد عزت عبد الموجود. أساسيات المنهج وتنظيمه. – نقلاً عن: عبدالرحمن صالح عبدالله. المنهاج الدراسي: أسسه وصلته بالنظرية التربوية الإسلامية.

ما دمت في مجال الاحتراز فإني أحترز، أيضًا، من قفل الباب على المهتمِّين من غير التربويين، بدليل أني، الآن، أتحدَّث عن موضوع مهمٍّ، لست من فرسانه، وإنما هو الاهتمام الذي يشمل جميع قطاعات الأُمَّة، لأنه يمسُّ كلَّ بيت، ومع هذا الاهتمام اللازم فإني أدعو إلى أن نعطي القوس باريها، ونثق بهؤلاء الرجال والنساء الذين يرسمون سياسة توجيه أبنائنا وبناتنا، مستهدين بذلك بما لديهم من ثوابت، تقوم على استلهام المنهج العام من كتاب الله وسنة نبيه محمَّد بن عبدالله ﷺ، فنجمع في هذا بين الثبات والنماء، وبين الخصوصية والانطلاق، وبين الأصالة والمعاصرة في التربية على الخصوص، ونأخذ من التراث ما يناسب العصر، وما فيه القابلية للتطبيق، دون النظر إلى الزمان والمكان.

* * *

الوقفة الرابعة

الأمن العلمي

لقد قامت هذه البلاد منذ نشأتها الأولى على العلم، وهذا ما ينبغي أن ننظر إليه، كلما فكَّرنا في قيام هذا الكيان، ولم تنفصل القيادة السياسية عن القيادة العلمية، ذلك أن هذه البلاد قامت على تحكيم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، واقتضى ذلك تلاحُم قوة السلطان مع تأثير القرآن، فالقرآن يطبِّقه السلطان، والسلطان يستمدُّ قوَّته من القرآن الكريم.

لذا كان لزامًا على هذه البلاد في سبيل الاستمرار في هذا المنهج أن تؤكِّد على العلم وتقدِّر العلماء، وتعمل على توفير العالِم العامل الواعي، الذي يدرك مقوِّمات هذا المجتمع، ويسعى إلى تطويعها للعلم وبالعلم، فكثُر بيننا العلماء من أبناء البلاد، بعد أن مرَّت علينا فترة استعنا بها بالله ثم بعلماء مسلمين من بلاد سبقتنا بالعلم، وبقيام المؤسَّسات العلمية العريقة في مصر والشام والمغرب مثلاً، ذات الأعمار الألفية كالأزهر الشريف وجامعة الزيتونة وجامعة القرويين. إلى أن اكتفت هذه البلاد بعلمائها الذين لم تقتصر مهمتهم على الجانب "المحلِّي"، بل انتشر علمهم في شتى أرجاء المعمورة، فأضحى لهم شأن، وأمست لهم كلمة مسموعة، وفتوى مقبولة؛ لأنهم اعتمدوا فيها على مصادر الفتوى المعتبرة لدى المسلمين، بعيدًا عن الأهواء، أيا كانت وجهتها.

اليوم، يبدو أن لدينا من العلماء ما لا يتوافر لكثير من بلاد المسلمين عند النظرة النسبية، وعندنا رجال غاصوا في بطون الكتب، ينهلون منها، دراسة وتحقيقًا وتتبُّعًا ومناقشة وحوارًا، فكانت منهم الردود والوقفات والحوارات غير المباشرة مع علماء هذا الزمان، ومع من سبق من علماء الأُمَّة، والحوار من الداخل يثري الحركة العلمية، ويشبع الفهم في الوصول إلى الحكمة.

هذا الوضع الحسن في توافر العلماء يدعو بكل صدق إلى قيام ما يمكن أن نسمِّيه بمصطلحات هذا العصر بالأمن العلمي. هذا الأمن الذي يكفُل نظرةً واضحةً جليَّةً للحياة وعلاقاتها، وعلاقات الناس مع بعضهم، ومن أهمِّ هذه العلاقات التي يجلِّيها العلم هي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بين الراعي والرعية، بين ولي الأمر، ومن وُلِّي أمرَهم من المسلمين. هذه العلاقة لا تقوم إلا على حكم شرعي، يحدِّد مبدأ الولاء بعلميةٍ خالصة، يكون فيها المرء موالِيًا لمن يوالي الله ورسوله، ويكون فيها كذلك بريئًا ممَّن يحادُّ الله ورسوله.

العلم الشرعي، المستنبط منه الحكم الشرعي، واضح في تجلية هذه العلاقة، ومتى ما بدا عليها أي قدر ضئيل من الغموض فإن ذلك قد يكون عائدًا إلى عدم قدرة العلماء على تجليتها بوضوح، أو ربَّما كان عائدًا إلى أسباب أخرى، قد يكون منها الإعراض عن العلماء، والبعد عن الأخذ منهم وعنهم. والبعد عن العلماء يؤدِّي بصاحبه المبتعد إلى أن يلجأ إلى البديل، وليته ينتقل من عالِم إلى آخر، لكان الأمر هيِّنًا، فإن اختلاف العلماء فيما

بينهم لا يتعدَّى الاختلاف في الفروع، وفي الفهم للنصوص، لكنه قد يبتعد عن العالِم إلى بديل لا يملك علمًا، وإنما هو شخص منظِّر، يقوده هواه وقلَّة علمه إلى الحكم المسبَّق على الأشياء، وإلى جملة من الاستنتاجات القائمة على مقدِّمات باطلة في أساسها. وهذا حاصل في بعض المجتمعات التي يقلُّ فيها العلماء، علمًا أن هناك مجتمعات أخرى يندر فيها العلماء، فتكون الساحة مفتوحةً للمنظِّرين من أصحاب الأفكار التي لا تتَّفق، بالضرورة، مع النهج الشرعي في النظر إلى الأمور.

من هنا تعظُم مهمَّة العلماء في هذه البلاد في سد الفراغ العلمي، الذي قد يطرأ على بعض المجتمعات. ويتعرَّض له بعض الأفراد، في ظل الإصرار على العودة إلى الدين، والسعي إلى تطبيقه في شتَّى مناحي الحياة. والمسؤولية ضخمة وكبيرة ومتشعِّبة، ولكنها مع هذا كله ليست مستحيلة على العالِم، ناهيك عن مجموع العلماء. ولذا صدرت دعوة سابقة إلى قيام علماء الأُمَّة بالاتصال الأكثر والأعمق بالمجتمعات والأفراد، وأستعير تعبير يطلق الآن على بعض أصحاب الخدمات "الإنسانية" للعلماء، فقيل: إننا نسعى إلى قيام علماء بلا حدود، ينطلقون في أرجاء المعمورة، يعلِّمون الناس الخير، ترعاهم عناية، الله ثم رعاية ولي الأمر، الذي أخذ هذا الجانب على عاتقه، وعدَّه من أوليات مهمَّاته في هذه الحياة.

هكذا ينبغي أن يكون أولياء أمور المسلمين، سعيًا إلى ترسيخ مفهوم الأمن العلمي بين الناس، الذي سيبقى – بإذن الله –

معافىً من الزلل، وسيحمي الأفراد مع المجتمعات من أي منغِّص للحياة، مهما قلَّ أو كثر، صغُر أو كبر؛ لأن أيَّ حركة أو سلوك سيحسب، قبل أن يقدم عليه، بمعيار الثواب والعقاب، الذي سيكون واضحًا، عندما تتَّضح الرؤية، تمامًا، لدى مَن هي ليست واضحة لديهم، ويعرفون ما يرضي الله، فيسعون إليه، ويدركون ما يسخط الله تعالى، فيتجنَّبونه، عندها يعمُّ الخير والعدل والوئام، ويسير الناس في المجتمعات المسلمة على بصيرة، بعيدًا عن أي تصرُّفٍ، قد يتعارض مع هذا المعيار العظيم، ويتحقَّق الأمن العلمي ليتحقَّق معه الأمن الفكري، المستمدُّ منه، فيطمئنُّ الناس علميًا وفكريًا، وتطمئنُّ حياتهم.

* * *

الوقفة الخامسة

الأمن الفكري

ينبني على وجود الأمن العلمي وجود أمن فكري، ذلك أن الفكر قائم على العلم، والمنطلقات الفكرية تبدأ من قاعدة علمية قوية، عندها يكون الفكر فكرًا، وإن لم يتَّكئْ الفكرُ على العلم فلا يمكن أن يسمَّى فكرًا. ولعل هذا ما يدعو بعض العارفين إلى إنكار وجود فكر إسلامي، على حساب العلم الشرعي، ذلك أنهم ينطلقون من النظرة التي غلَّبت الجانب الفكري على العلم، بل إننا نجد الآن عددًا ممن نسمِّيهم مفكِّرين يفتقرون إلى العلم القوي، وبالتالي نجد أنهم أقوياء في التعبير والتحليل والتفسير الذاتي، الذي لا ينطلق من قاعدة علمية قوية، وإن انطلق بعضهم من قاعدة ثقافية عامَّة، مما يجعل هؤلاء عرضة للخطأ والزلل القوي.

لو كان هذا الفكر مقصورًا على أصحابه لهان الأمر، فكلٌّ مسؤول عمَّا يفكِّر فيه، ولكلٍّ الحق في التفكير، ولكنه عندما ينشر أفكاره تصبح معرفة عامة مؤثِّرة على المتلقِّين، بأي وسيلة من وسائل النشر.

لست، هنا، أقف في وجه المفكِّرين متِّهمًا، ولكني أزعم زعمًا أن الناشئة من أبناء المسلمين خاصَّة أضحوا نهبًا للفكر،

على حساب العلم الشرعي، الذي يجعل الإنسان على بصيرة في نظرته للأشياء وحكمه عليها، ذلك الحكم الذي نشأ عن العلم، وبالتالي لم ينشأ عن نظرة ذاتية أو بعثت إليه عاطفةٌ جيَّاشة كانت وليدة حدث معزول، لا يكوِّن ظاهرةً، ينبني عليها حكم.

لا بأس من التركيز على هذا الموضوع في أكثر من وقفة، بل ربَّما تعدَّى الأمر الدعوة إلى طرح هذا الموضوع للنقاش على مستوى وسائل الإعلام المختلفة، على اعتبار أني أرى أن الوضوح في هذا الأمر، والخروج بتغليب العلم على الفكر مدعاة إلى الوصول إلى نوع من أنواع الأمن المختلفة، الذي تعارف الناس عليه على أنه الأمن الفكري.

لا يظهر أن الإنسان يمكن أن يحقِّق الأمن بشموله، إن لم يكن آمنًا فكريًا، ولن يكون آمنًا فكريًا، إن لم يكن آمنًا علميًا. ولن يكون آمنًا علميًا إن لم يستمدّ أمنه العلمي، وبالتالي أمنه الفكري، من معطيات قوية راسخة، وأي معطيات قوية وراسخة أقوى وأرسخ من قيامها على القاعدة العلمية المستندة إلى كتاب الله وسنة رسوله محمَّد بن عبدالله ﷺ.

هناك دعوة مكرَّرة من المهتمِّين للعناية بالفكر وحمايته من الدخيل من الأفكار، التي أضحت، اليوم، متاحةً للجميع، بفعل تطوُّر وسائل الاتصال، مما يؤثِّر على الأمن الفكري إذا لم تتنبَّه الجهات المعنية، وتعدُّ البرامج المكثَّفة والمدروسة، لإحلال الفكر الأصيل محلَّ الفكر الوافد، ذلك الفكر القائم على العلم. وينتظر من هذه الجهات المعنية اتخاذ السبل والوسائل المناسبة لتحقيق هذا

الهدف الجوهري، الذي ينتظر منه الوصول إلى حماية فكرية، يكون لها أثر واضح في حماية المجتمع الصغير والكبير من أي آثار تترتَّب على الفكر الدخيل الوافد.[1]

لا تحول هذه الوقفة دون الإفادة من الفكر الوافد، ولا تدعو إلى إقفال قنوات الاتِّصال مع الأفكار الأخرى، ولا يفهم منها إيجاد أسوار، مادية ومعنوية، أمام الفكر الوافد، فكل هذا غير وارد؛ لأنه لم يكن واردًا من قبلُ، حينما استفاد المسلمون من فكر الآخر وعلمهم وحكمتهم، بل الدعوة تنصبُّ إلى تحقيق الأمن الفكري، بالتوكيد على الفكر المؤصَّل، ليكون هو الأساس الذي يحصِّن الفرد والمجتمع، ويكون هو القاعدة التي يقوم عليها الفكر، بناء على مقياس واضح يقبل الحسن ويرفض السيئ، يرحِّب بالنافع ويلفظ الضارَّ، وهكذا.

كل هذا يحتاج إلى عمل شاق ومضنٍ ودؤوب، تعمل فيه جهات معنية متعددة، ولكنه ليس صعبًا، ناهيك أن يكون مستحيلاً.

* * *

(١) هناك نقاش مستفيض حول النظر إلى الفكر من منطلق مؤصَّل في: علي ابن إبراهيم النملة. الفكر بين العلم والسلطة: من التصادُم إلى التعايُش. — مرجع سابق. — ٢٧٧ ص.

الوقفة السادسة

الأمن الثقافي

هناك أكثر من مئتي تعريف للثقافة، وتُربط الثقافة بالوصف، حتَّى يمكن تحديدها بوضوح أكثر، ويمكن مع ذلك كله القول إن الثقافة لدى أمَّة من الأمم تستند على موروثاتها العلمية والفكرية والاجتماعية. والشخص المثقَّف عندنا غير قابل للقياس، ذلك أن مفهوم الثقافة عندنا قد تعرَّض في فترة من فترات نهضتنا الثقافية إلى قصره، غالبًا، على الاطلاع على الثقافات الأخرى، والاطلاع عليها من منطلقها هي، وليس من منطلقات المثقَّف نفسه، أي أننا ربَّما نعُدُّ من توسَّع في الأدب الإنجليزي أو الفرنسي مثقَّفًا، وربَّما نعُدُّ من ينقل أفكارًا فلسفية، ويحفظ مقولات بعض الفلاسفة مثقَّفًا، وربَّما نعُدُّ من يجيد لغة أو أخرى، وتنعكس إجادته للغة الأخرى على تعبيراته، بحيث يضمِّن مصطلحات أجنبية أثناء حواره، مثقَّفًا، بل ربِّما انحصر إطلاق المفهوم على أولئك المطَّلعين، الذين يتجاهلون تأثير الدين في النفس والمجتمع، وهكذا.

يصعب علينا، الآن، أن نعدَّ شخصًا مبدعًا في علم من العلوم مثقَّفًا، ذلك أننا نفضِّل أن ندعوه عالمًا، مع أن بعض العلوم تفرض

على أصحابها قسطًا وافرًا الثقافة والاطِّلاع الواسع، الذي يخدم هذه العلوم.

بسبب عدم استقرار مفهوم الثقافة رأينا، هنا، المصطلح "مطَّاطًا"، يستخدم كثيرًا على مختلف الصُعُد، وتفرد له الصحف صفحات، لو حلَّلنا محتواها لوجدنا أنها مقصورة على الأدب والنقد، وملاحقة المدارس الأدبية والاتجاهات الحديثة في النظرة إلى التعبير والأسلوب، على اعتبار أنهما "الوسيط" لنقل الأفكار. وقد يكون لذلك أصل، ولو على مستوى المصطلح، ذلك أن العرب قد عرَّفت الأديب بأنه: «من يأخذ من كل فن بطرف»، أي أنه ربَّما يعلم شيئًا من أشياء متعدِّدة، أما إذا علم كلَّ شيء عن شيء واحد فهو عالِم، وليس مثقَّفًا، فقط، بمعنى أنه يسيطر على فن واحد من الفنون، مما يوحي بجهله ببقية الفنون الأخرى، وهذا، نظريًا، ممكن، ولكنه، واقعيًا وعمليًا، غير وارد، ذلك أن صبغة هذا العصر تعدُّد الارتباطات الموضوعية فيه، بحيث تتداخل العلوم والفنون، فيتعذَّر فصلها عن بعضها.

أما إذ أخذ المرء كل شيء من كل شيء، فلم يعد مثقَّفًا، ولم يعد عالمًا فحسب، بل إنه أضحى شخصًا موسوعيًا. وأظن أن زماننا اليوم لا يسمح بالموسوعية، التي عهدناها في علمائنا السابقين، وعلماء الثقافات الأخرى السابقين كذلك.

استنادًا إلى الوقفتين اللتين تحدثنا عن الأمن العلمي، والأمن الفكري، وأسباب تحقُّقهما، فإنه ينبني على تحقيق الأمن العلمي تحقيق الأمن الفكري، وبالتالي نلتفت إلى تحقيق الأمن الثقافي.

وهذا من أهم ما يمكن أن يحصل إذا ما ترتَّب أمن على آخر. مع الاعتراف، هنا، أنه بسبب عدم وضوح مفهوم الثقافة، يمكن الخلط بين الفكر والثقافة، إلا أن تحقيق الأمن الفكري القائم على تحقيق الأمن العلمي يمكن أن يكون مقصورًا على فئة قليلة من الناس، يسمِّيهم بعض المتحدثين في هذا المجال بالنخبة، وهم الذين يوجِّهون ثقافة الناس، بقية الناس، وهم الذين "يصوغون" أفكار الآخرين، كما أنهم هم محطُّ التأثير على بقية الناس، بل إنهم محطُّ التأثير على القرار السياسي في بلادهم، لما يسهمون به من آراء واقتراحات واستشارات، وما إليها من الأمور المساندة في صنع القرار.[1]

هذه العناصر الثلاثة؛ العلم والفكر والثقافة هي المكوِّنات الأساسية للحضارة، تعين عليها بعد ذلك الإمكانات المادِّية الأخرى. ولا تسمَّى الحضارة حضارةً إذا لم تعتمد على هذه المكونات الرئيسية الثلاثة، ولذا فإن الحضارات في العالم محدودة، ذلك أن المجتمعات السكَّانية التي لم تستند على علم، ثم فكر، ثم ثقافة، لم تترك وراءها حضارة، ثم إن التي استندت على هذه العناصر الثلاثة في فترة من فترات قيامها كوَّنت

(١) عبدالإله بلقزيز. نهاية الداعية: الممكن والممتنع في أدوار المثقفين. — الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠م. — ١٧٦ ص.

حضارة، ثم عندما تخلَّت عن العلم، وتخلَّت عن الفكر، ثم تخلَّت عن الثقافة، توقَّف إسهامها الحضاري... وهكذا.[١]

إنَّ تحقيق الأمن العلمي يحقِّق الأمن الفكري، ثم يحقِّق بذلك الأمن الثقافي، الذي يمكن أن يكوِّن حضارة متميِّزة، تنسب إلى هذا العلم والفكر والثقافة، وتوصف به الحضارة، ولا يتحقَّق الأخيران إلاَّ بتحقُّق الأوَّل، فلا فكر دون علم، ولا ثقافة دون علم، ولا ثقافة دون فكر. أمَّا الأفكار والثقافات الشعبية التي لا تقوم على علم فإنها لا تبني حضارة.

إنَّ هذه الأُمَّة يمكن أن تواصل حضارتها المشتقَّة من مقوِّماتها القائمة على العلم، وعلى الحثِّ على طلبه، لاسيما أنها حضارة قامت، في منشئها على القراءة، وذلك إذا ما تحقَّقت فيها العناصر الثلاثة: العلم والفكر والثقافة، التي جرى عرضها في الوقفة هذه، والوقفتين السابقتين قبلها.[٢]

* * *

(١) انظر: محمَّد حافظ دياب. سؤال الخصوصية والكونية في الثقافة المصرية: أحوال مصر. – القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠١م.

(٢) انظر: علي عبدالحليم محمود. التراجُع الحضاري في العالم الإسلامي وطريق التغلب عليه. – المنصورة: دار الوفاء، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م. – ٤٥٦ ص.

الوقفة السابعة

الأمن اللغوي

أقف مع الأمن اللغوي الذي لا أزعم أنه يقف وحده، بل هو جزء من الأمن الثقافي، ولا يخرُج عن كونه مسألة فكرية أيضًا، فهو داخل في الأمن الفكري. والداعي لهذه الوقفة الخاصَّة بالأمن اللغوي ما يلحظه المرء بكثرة، هذه الأيام، من الاستهتار باللغة العربية، في الوسائل المؤثِّرة على المتلقِّي، وعلى رأسها وسائل الإعلام المرئية التي تعدَّدت، وأمست تُبثُّ لنا من كل اللهجات، سواء على مستوى الإعلان والدعاية، وهي أكثر تأثيرًا من غيرها، أم على مستوى المسلسلات والأفلام، بل وصل الأمر إلى مستوى الأخبار في نشرات الأخبار، واللقاءات الصحفية المنفردة والجماعية.

ثم من الوسائل الأخرى التي تستهتر باللغة العربية تلك الملصقات الإعلانية، التي تبثُّ الدعاية عن سلعة أو مستهلك، فتختار لها شعارًا تسعى فيه إلى الإقناع، وغالبًا ما يكون بلهجة محلية لإقليم واحد، ليس، بالضرورة، مقبولاً لدى الجميع. نشاهد هذه الملصقات على "لوحات" الإعلان المضيئة في الطرق الداخلية والسريعة.

غني عن التوكيد أننا نتعامل مع لغة متميِّزة، ليست مثل كل اللغات، فهي لغة كتاب منزل من الله تعالى على نبيه محمَّد بن

عبدالله ﷺ، فكان هو بلغته وأسلوبه وبيانه إعجازًا لأمَّة العرب، في وقت وصلت فيه اللغة العربية إلى أوج ازدهارها وقوَّتها، فجاء معجزةً كانت سببًا من أسباب إسلام كثير من العرب، الذين اعترفوا بأنه بيان معجزٌ، ولم يكن سحرًا ولا شعرًا ولا كهانة.

من المعلوم أن الذين رغبوا في تعلُّم اللغة العربية تعلَّموا القرآن الكريم، رغم أنهم لم يؤمنوا به، كتابًا منزَّلاً، ووحيًا من الله تعالى إلى نبيه ﷺ، بل إن من المعلوم أن قومًا من المستشرقين كانوا يحفظونه حفظًا تامًّا، لما فيه من الرصانة والبلاغة والبيان، الأمر الذي جعلوه وسيلةً لاستقامة اللسان، فتسمع الأعجميَّ منهم يتحدَّث العربية على أفضل ما يتحدَّثها بعضُ أهلِها.

نحن، الآن، شعرنا أم لم نشعر، نتحدَّى اللغة العربية بهذه المؤثِّرات القوية على أذن السامع والمشاهد، وليتنا "ضغطنا على أعصابنا" قليلاً، وفرضنا اللغة العربية الفصيحة على كل هذه الوسائل، لكان الأثر قويًا في النهاية، وإن كان في البدء ثقيلاً على بعض الآذان، التي ألِفت اللهجات المحلية واستحسنتها، على حساب اللسان الفصيح.

إن الله تعالى ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، والسلطان هو ولي الأمر. وهو، هنا، يؤكِّد في أكثر من موقف على الحرص على استخدام اللغة العربية في كل المجالات، وإنما التقصير، ربَّما، يأتي من ضعف الرقابة، أو من ضعف المتابعة الدقيقة من المنفِّذين، على مستوى وسائل الإعلام كلها، مسموعة مقروءة ومرئية وملصقة، فماذا يضير رئيس التحرير، مثلاً، في صحيفة

عربية أن يرفض كل دعاية لا تلتزم باللغة العربية؟ بل ما يضيره إذا ما جعل في جريدته أكثر من مصحِّح لغوي، منهم المخصَّص للعبارات الدعائية، دون المساس بالجانب الربحي من الإعلان؟

ماذا يضير المسؤول عن قناة تلفزيونية أن يؤكِّد على المعلنين أن تكون دعاياتهم باللغة العربية الفصيحة؟ بل ماذا يضيره إذا لم يقبل من المذيعين من لا يكون لسانه مستقيمًا، بغضَّ النظر عن أي اعتبارات أخرى؟ وهكذا. فالمسألة لا تتعدَّى أكثر من قدر معقول باللغة العربية، لنرقى بها إلى منزلتها التي ينبغي أن تكون عليها، ونحاول أن نقوِّم ألسنتنا، ولو تعثَّرنا في البداية مرة ومرتين وثلاثًا. إننا بهذا نحقِّق الأمن اللغوي لنا ولأجيال قادمة، ونصل بلغتنا ولغة قرآننا إلى العالمية، ونصل نحن بها، وبما تحمله هي، إلى العالمية كذلك.

ظهر في الصحف المحلية إعلان من وزارة التجارة والصناعة يؤكِّد على أصحاب المحلاَّت والمطاعم بأن الرخص لن تجدَّد إذا لم يلتزم أصحابها بتغيير أسمائها الأعجمية إلى أسماء عربية. وهذه خطوة في الطريق الصواب تشكر عليه الوزارة، ويتطلَّع المرء منها أن تتابعه ميدانيًا، من خلال المراقبة اللصيقة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المسؤولة الأخرى المعنية بالأمر.

قد يكون هذا الإعلان مصدر إزعاج لأرباب الأعمال والمحلاَّت التجارية والمطاعم، الذين سجَّلوا منشآتهم بأسماء عربية، وحصلوا لها على السجلات التجارية، ثم اختاروا لها أسماء أعجمية، لا تتَّفق والاسم المسجَّل رسميًا، ولكنه إزعاج مؤقَّت، لن يكلِّف أكثر من

اختيار اسم عربي جميل، وتعميد الخطّاطين بتصميم اللوحات، على غراره، لاسيَّما أن أرباب الأعمال لم يحصلوا على موافقة من الجهات المسؤولة على الأسماء الأعجمية، التي اختاروها لمحلاّتهم، وعلى نفسها جنت براقش.

لعل هذا الإعلان، إذا ما تم تنفيذه على الواقع، يُشعر الجميع بأهمية الالتزام باللغة العربية في كل مجالات التعامُل التجارية، بما فيها العقود والمراسلات، لاسيَّما بين العرب أنفسهم، في الداخل والخارج، وواقع الحال أن هناك بلادًا عربية تتراسل مع عرب آخرين بلغات غير عربية، مما أصبح مجالاً للتندُّر بين غير العرب، الذين يتعاملون مع العرب في مراسلاتهم مع عرب آخرين.

ثم إني لا أريد أن استطرد في سرد الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا الشرط، في مجالات أخرى غير الأسماء واللوحات، فلست أزعم أني من الإحاطة بحيث أتصدَّى لذلك، ولكنني، على أي حال، أشعر بالضيق عندما أجد على قارعة الطريق كلامًا عاميًا أو أعجميًا، يخاطب به العرب الذين يتفاعلون مع اللغة العربية الفصيحة، من خلال سماعهم لها ثلاث مرات في اليوم، على الأقل، ومن خلال قراءتهم بها خمس مرات في اليوم، على الأقل.

أشعر بالضيق كذلك عندما أسمع أحدًا، في أي مجال من المجالات، أو من أي وسيلة من الوسائل، وهو يلحَن في قوله في مواضع لا يحسن فيها اللحن، ولا تغيب عن الفطنة قوامة اللسان عليها، كالمرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم. فإذا حصل هذا من خطيب أو مذيع أو كاتب أو متحدِّث في مجال رسمي، وإذا كان

المرء يعذر بعض الناس في مواقف، فإنه لا عذر لآخرين في مواقف تعكس صورة عن المجتمع العربي المسلم، الذي كرَّمه الله تعالى بالقرآن الكريم بلغته، وأرسل نبيه محمَّد بن عبدالله ﷺ من أهل العربية الفصحى، التي اجتمعت عليها لهجات العرب، وكانت المعجزة في البيان.

كما أني أشعر بالطرب، حقًّا، عندما أواجه شخصًا سليمَ اللسان، حريصًا على اللغة، لا يكاد يلحن، فإذا سبقه لسانه إلى الخطأ عاد إلى الصواب، متعمِّدًا إشعار السامعين، أو القارئين، أو المشاهدين، بأنه حريص على اللغة، من غير تقعُّر، ولا تكلُّف، ولا غلو في اختيار الألفاظ والتركيبات الأسلوبية، والعبارات المبهجة، والطلاسم والرموز، فإنما القصد الاتصال باللغة وإيصال المعلومة، وليس "استعراض العضلات" اللغوية. وأحيي جميع من يصرُّون على الفصاحة والبيان، وهم كُثُر، ولله الحمد، لأنهم يدركون ما للغة من طعم وذوق، كما يدركون أنهم بتمسُّكهم باللغة الفصيحة إنما يفرضون احترامهم على المتلقِّين.

لعلَّنا لا نضيق ذرعًا بكثرة الحديث عن أهمية المحافظة على اللغة العربية في جميع المعاملات، ذلك أن استخدامنا للغتنا مؤشِّر حضاري، يعكس اهتمامنا بما تحمله هذه اللغة من رسالة سامية، أوجبت علينا المحافظة عليها، والاهتمام بها، والعناية بكل ما يجعلها مستساغة مقبولة لدى جميع الذين يفترض منهم التعامُل بها ومعها. وهي من مؤشِّرات الخصوصية المكوِّنة لشخصيتنا بين العالم. يقول الدكتور عبدالعزيز الخويطر في: إطلالة على التراث:

«وأي مجهود يبذل في خدمة اللغة العربية، وكشف ما خفي من بعض أسرارها، وإظهار ما قد يكون منزويًا من ميزاتها، فيه خدمة للدين، وفي خدمة الدين الأجر والثواب».[1]

الحقُّ أن أنظمة الدولة تنصُّ، دائمًا، على استخدام اللغة العربية في جميع المعاملات، وإنما تستخدم اللغات الأخرى رديفة لها، إذا ما عني بتطبيق التعامُلات أكثر من طرفين، يتعاملان بلغتين: إحداهما اللغة العربية، والأخرى لغة ثانية ثانوية بالنسبة لنا، ولكنها أولية بالنسبة لأهلها، ومن حقهم المحافظة عليها وفرضها على الآخرين في المعاهدات والاتفاقيات والعقود وبقية المعاملات.

* * *

(١) انظر: عبدالعزيز بن عبدالله الخويطر. إطلالة على التراث. — ج ١٥. — الرياض: المولّف، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م. — ص ٨.

الوقفة الثامنة

اللغة والأسماء التجارية

الذي يؤذي العين والعقل والذهن استخدام أسماء معروفة باللغات الأخرى، ونقلها إلى مجتمعنا باسمها، وإن كتبت الأسماء باللغة العربية، وهذا يكثر في الأمور الاستهلاكية، التي يحتاجها الإنسان في حياته العادية، وليس المجال يسمح بإعطاء أمثلة، خشية من الوقوع في مزلق نظامي (قانوني)، يمنع من ذكر الأسماء المشهورة المتداولة، إلا أنه من المعلوم أن هذه الأسماء الأجنبية التي تعلو معارضنا التجارية الكبيرة والصغيرة لا تخرج عن ثلاثة أنواع:

أوّلاً: أسماء تجارية عالمية، ماركتها مسجلة عالميًا، وعرفت كذلك في جميع المجتمعات، مثل ماركات السيارات، وبعض المواد الاستهلاكية، كالمياه الغازية ونحوها،[1] فهذه تحتفظ بأسمائها، وتفقد قيمتها إذا ما تغيَّرت أسماؤها، وقد عشنا تجربة تغيير الأسماء لمسميات عهدناها، فكان مصيرها الفشل.

---

(١) لا يظهر أنه من المستساغ أن نلجأ إلى إقحام أسماء لأماكن لها نوع من القداسة لدى المسلمين، مثل ما شاع من وجود مشروب غازي باسم مكّة كولا أو زمزم كولا، أو نحو ذلك، مما يوحي برد فعل، ليس هو المراد في هذا النقاش.

ثانيًا: أسماء تجارية معروفة، ولكنها لا تشترط العالمية، وليست تسعى إلى ترسيخ الاسم على المحلات والمعارض، ولكنها منتجات تبحث عن وكلاء موزِّعين أو مصنِّعين محليين، وهذه تكتفي بأن يعلن عنها في المحلات التجارية فقط، كالملابس والأجهزة ونحوها.

ثالثًا: أسماء ليست تجارية، وليست عالمية، ولكنها محلية، يلجأ أصحابها إلى جعلها أسماء أجنبية، رغبة منهم – في ظنهم – في الإقبال عليها، مع أنها مسجَّلة رسميًا لدى وزارة التجارة والصناعة بأسماء عربية، لكنها تحمل على المعارض هذه الأسماء الأجنبية، وهذه الفئة والثانية قبلها هي التي تجني على العربية؛ لأنها تملك أن تكون بلغة عربية فصيحة، ولكنها لا تلجأ إلى ذلك، لحاجة في نفس يعقوب.

طلبة الجامعات

قد يعزى السبب في ضعف طلبة الجامعات لغويًا إلى إعدادهم في التعليم العام، ويحمِّلون المعلِّم المسؤولية الأولى في هذا الضعف. وهذا قد يصدق صحفيًا، عندما تطلق الأحكام جزافًا، ولكنه قد لا يصدق علميًا، عندما تدرس الظاهرة وتعرف أسبابها، فيعرج على المناهج المتراكمة على التلميذ في المراحل الأولى، وكثرة المواد، ومزاحمة الوقت في إنهاء المقرَّر، بغضِّ النظر عن التحصيل، وهذا خطأ تربوي شمل المدارس النظامية في تركيبتها الحالية، الأمر الذي لم يكن قائمًا من قبل، حينما كانت الدراسة مقتصرة على موادَّ قليلة، مع مضاعفة الوقت في التحصيل والحضِّ على

القراءات الحرة، دون مزاحمة لوسائل أخرى، وأنشطة صرفت الشباب – على العموم – عن الجدية في تقويم اللسان، مهما كانت اهتماماتهم الأخرى، من حيث الهزل والجد.

لا يكفي جعل المعلّم "شمّاعة" نعلّق عليها الضعف العلمي العام، الذي ينتاب أبناءنا اليوم، ليس في اللغة فحسب، بل في التخصُّصات الأخرى، مما يستدعي وقفة تربوية تقويمية شاملة للأساليب والوسائل، والتكليفات، والتدريس، والمقرَّر، والمنهج، وزحمة المواد، وتكثيف الواجبات على التلميذ، ثم بعد ذلك نريده أن يتفوَّق في أي شيء.

قد يقول التربويون إن مسألة اللغة لا تبدأ من الرابعة الابتدائية، ففي هذه المرحلة يكون الطفل قد تخطَّى المرحلة "الحرجة"، التي يبني فيها قدراته اللغوية، التي يكتسبها من لهجات محلية يبرع فيها، ولكنه يتلقَّى بعد ذلك اللغة مادَّةً من موادِّ المنهج، التي يقوَّم فيها، اختبارًا، في النهاية، فتكون عبئًا عليه، مثل الموادِّ الأخرى. إذًا الأسباب متعدِّدة، والأمر يحتاج إلى وقفة شاملة علمية تشرح ضعف أساتذة الجامعات لغويًا، وليس طلبة الجامعة فقط.

أعجبتني كثيرًا وقفة الدكتور محمَّد بن خالد الفاضل أستاذ اللغة العربية المشارك بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، سابقًا، وبجامعة سلطان بن عبدالعزيز، حاليًّا، في برنامج خمس دقائق الذي يذاع من إذاعة الرياض، وتنشره جريدة الجزيرة بالتزامُن. الوقفة التي أشيد بها هي معالجته للتقصير – وليس

القصور – الحاصل الآن في استخدام اللغة العربية في حياتنا اليومية. وخلاصة وقفته الموفَّقة هي إعادة مدير الصحة لوصفة طبِّية كتبت باللغة الأجنبية، وتعميمه على الجميع بالحرص على اللغة العربية في جميع التعاملات، وكان هذا قبل سنين مضت، ونشرته جريدة البلاد مشيدة بمدير الصحة، وأعادت الجريدة نشر هذا الخبر على طريقتها في نشر ما سبق لها أن نشرته، فتحية للجريدة في السابق والحاضر.

الإعلام واللغة:

استشرتْ العامِّية، اليوم، في أخطر وسيلة للتأثير على الناشئة، وعلى عامَّة الناس دون خاصَّتهم، ذلك ما نراه يوميًا ونسمعه ونقرأه في الدعايات الإعلانية التي تلجأ إلى لهجات محلية، وليست، بالضرورة، سعودية في محليتها، ولكنها ما دامت محلية فهي محلية، سواء أكانت سعودية أم غير سعودية. حتَّى أدَّى هذا إلى الإخلال بطريقة الكتابة لكلمات عربية فصيحة. فنحن وغيرنا – مثلاً – عندما نريد الإهابة بفعل شيء نقول: يا الله، وهي متداولة كثيرًا في أكثر من مجتمع عربي. ورأيت دعاية لأحد المشروبات الغازية، يستخدم هذا الأسلوب في الإهابة، وتكتب الكلمة هكذا: يلا دون تشديد على اللام. وحتَّى مع التشديد على اللام فإن الكلمة قد صُحِّفت عمدًا، حتَّى توحي بالشبابية والتحفيز. وهذا مثال قريب.

تتأذَّى الأعين والأسماع لو استمرَّت هذه الوقفة في سرد المخالفات، إلى درجة أن الكلمات الأجنبية أضحت تكتب بحروف

عربيـة، لا تعبِّـر بالـضرورة في كتابتهـا عـن الكلمـة الأجنبيـة المقصودة.

تـرى لـو اجتمـع المنفِّـذون مـن المـسؤولين، كـلٌ في جهـة اختـصاصه، وأكَّـدوا علـى اسـتخدام اللغـة العربيـة الفـصيحة في جميع التعامُلات الرسمية والشعبية، وتابعوا ذلك بإعادة أي عرض لا يلتزم بها، هل سيكون وضع اللغة العربية على ما هو عليه الآن؟ لاسيَّما أن الأنظمة تقضي باستخدام اللغة العربية حتَّى في أسماء المحلات التجارية، واقرأوا – إن شئتم – هذه اللوحات التي تعبِّر عن أسماء المحلات التجارية، ستجدون أن نسبة منها – وليست كلها – إنمـا نزعـت إلى التغريـب في اختيـار الاسـم المميِّـز لهـا. ومثـل هـذا ينسحب على الدعايات الإعلانية، في الشوارع وفي الإعلام المرئي، وكذا المسموع.

لعـل حُجّـة المعلنين أن اسـتخدام اللـهجات الدارجـة أدعـى إلى التسويق والقبول لدى العامة، ويهمُّ المعلنَ التسويقُ والقبول. ولكننا في مجال استخدام اللغة العربية لا نخدم أغراضًا تجارية فحسب، وهذا مما يميِّزنا ويميِّز لغتنا عن الآخر، إذ إننا نطوِّع العامة للغة، ولا نطـوِّع اللغـة للعامـة، ونطـوِّع التجـارة والـصناعة للغـة، ولا نطـوِّع اللغة لهما أو لغيرهما... وهكذا.

الطيِّب في الأمـر كلـه أنـني أحسب أن جميـع مـن يستخدمون اللغـات الأجنبيـة واللـهجات المحليـة إنمـا يـستخدمونها لتقـصير في وعيهم بأهميـة اللغـة، وليس تعمُّدًا إلى إهانـة اللغـة العربيـة في عقر

دارها. ولا يوجد من لا يريد للغة العربية الثبات، وهذا وعي متحقّق في النفوس، ولكن التطبيق لا يرقى إليه.

أعلم، يقينًا، أن الحديث عن اللغة العربية تكرَّر في الصحف، وفي غيرها من وسائل الإعلام. وأعلم كذلك أن الحديث عن الحفاظ على اللغة العربية، والغيرة عليها، سوف يستمرُّ على جميع الصُعُد، فلعل القارئ لا يستاء من كثرة التعرُّض لهذا الموضوع المهم، بل المطلوب من القارئ أن يتفاعل مع هذه الدعوات، ولا تقتصر على من يعتقد أنه على التصاق مباشر باللغة العربية، إذ الجميع على التصاق بهذه اللغة المباركة. أرأيتم تأثير المسلسلات الكرتونية الناطقة باللغة العربية على الناشئة؟

أمَّا وجود ضعف عام في اللغة العربية على مختلف المستويات والصُعد فهذه مسألة واقعية، تعاني منها الأُمَّة العربية بالدرجة الأولى، إذ إنها هي المسؤولة عن لغتها، وغير العرب من المسلمين المنتمين إلى اللغة دينًا ينظرون إلى هؤلاء العرب ما يفعلون بلغتهم.

الذي يظهر أن من أسباب هذا الضعف تهاون العرب في لغتهم، وامتهانهم لها على المستويات العلمية والتعليمية والتجارية والسياسية.[1] فالمناهج والمقرَّرات في المدارس العليا – لاسيَّما التخصُّصات العلمية – تدرَّس بغير العربية، وبعض العرب لا يتصوَّر

---

(١) انظر: علاء طاهر. الخصوصية الإستراتيجية للعالم العربي. – مرجع سابق. – ٢٤٠ ص.

تدريس العلوم بالعربية. والبحوث والدراسات والمشروعات العلمية تعدُّ بلغة غير عربية، ولا يتصوَّر بعض الباحثين والدارسين ومعدِّي المشروعات العلمية صياغتها بالعربية.

المعاملات التجارية، من مكاتبات ومعاهدات واتفاقات وأدلَّة تجارية، تكتب بغير اللغة العربية، ويجامل التجار العربُ كثيرًا غيرَهم في الكتابة بلغتهم. والمفاهمات السياسية من محادثات وخطب ولقاءات تدور بلغات غير العربية عند من يجيدونها، حتَّى أصبح الحديث والتعامل بغير العربية مفخرةً لمن يستخدم اللغات الأخرى، وإشعارًا للآخرين بأنه يجيد لغتهم!

لعل منبع هذا كله – أو من منابعه – عدم الثقة باللغة العربية، نتيجة من نتائج الهجوم عليها من المستعمرين، وغيرهم من تلك المنظمات والهيئات، التي تدرك أن إحياء اللغة العربية في الناس إحياء للدين، الذي اقترن بها، أو اقترنت به. ولا تقع مسؤولية الضعف على المعلمين والمناهج وطرق التدريس والطلبة ووسائل الإعلام فحسب، بل إن المسؤولية مشتركة، هي مسؤولية الجميع.

عودة اللغة:

من أبرز الحلول لعودة العربية إلى بهائها تعميمُها على كل الأنشطة، وجعلُها اللغة الأولى، ثم تأتي اللغات الأخرى تبعًا لضرورة التعامُل مع الآخر، فتعمَّم في التعليم وفي الإعلام وفي الدعاية والإعلان، وفي البحوث والدراسات، وفي المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات، والمحافل الإقليمية والدولية، وتفرض فرضًا على

الجميع بقوَّة السلطان. ومن أبرز الإعداد للغوص في بحار العربية الدعوة إلى التعريب في الدول التي طغت عليها لغة المستعمِر، وغير هذا لا أجد في الساحة جهودًا بارزة تدعو إلى الغوص في بحار العربية، بل إن تعميم لهجات محلية لشعب من الشعوب هو الأبرز الآن في أكبر مؤثر على اللغة، وهي وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.[1]

قد جاءت هذه الرسالة الخالدة بالكتاب والسنة المكتوبين باللغة العربية الخالصة المبينة، وهي الوسيلة القائمة المستمرَّة التي تصل الناس بالدين، فكان أن أهتمَّ الناس باللغة وتعلَّموها ليعرفوا الكتاب والسنة. وقال أحد الباحثين المهتمِّين إنه يستحيل على المرء أن يسبر غور هذا الدين إن لم يكن يملك سلاح اللغة.

اللغة، صرفُها ونحوها، يسيرة على من يسَّرها الله له، واندفع إليها من هذا المنطلق، وليس من أنها مجرَّد تكليفات على مقاعد الدراسة، يؤدِّي فيها التلميذ والطالب اختبارًا في نهاية الفصل والسنة، ثم يمزِّق الكتاب المقرَّر، الموزَّع مجَّانًا، راجيًا عدم العودة

---

(١) محمَّد المنجي الصيَّادي. التعريب وتنسيقه في الوطن العربي.- ط ٤.- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م.. ص ١٣٨ ــ ١٧٩.ــ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١). وانظر أيضًا: عبدالعزيز عاشوري. محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس، وفاطمة الجامعي الحبابي. تقويم تجربة التعريب في المغرب، ومصطفى الفيلالى. تقويم تجربةالتعريب في الجزائر. ــ ص ٢٢٩ـ ٣٠٨.

إليه، حتَّى أصبح الضعف اللغوي ظاهرة كلامية اجتماعية، شملت الجميع، وانعكست على الإنتاج العلمي والأدبي والإعلامي، وأصبح هناك مصحِّحون لغويون، ينظر إليهم على أنهم عبء على النص، وأصبحت هناك دعوة إلى لغة "صحفية" لا تحفل بالإعراب وعلاماته، ولا بتصريف الأفعال واشتقاقاتها، المهم عند هذه اللغة، وعند دعاتها أن يعبِّر المرء عما يريد، دون الخوض في الفصاحة. وهذا ناتج عن العجز والتهاوُن والتكاسُل في متابعة اللغة، والحرص على سلامة اللسان، وتغطية هذا العجز بأفكارٍ تهرُب من عناء الفصاحة.

ربَّما وجد من يخاف من تطبيق العربية في مناحي الحياة العملية، وهذا مطلب مغرض دعا إليه المتغرِّبون التغريبيون، بحيث تصبح اللغة العربية مقصورة على المعابد، واللغات الأخرى غيرها هي لغات المعاهد. ومع هذا فإن علينا ألا ننظر بهذا المنظار المتشائم، إذ إن في الأُمَّة رجالاً ونساءً يأبون إلا أن تكون للغة العربية مكانتها التي تليق بها بين اللغات، على ما كانت عليه من قبل لغةَ علم ودين وحياة ووجدان.

إذا لم تتيسَّر اللغات الأخرى، فالدعوة قوية إلى إحلال اللهجات الدارجة محل اللغة العربية الفصحى ليفهم الجميع، ولتنزل اللغة إلى الناس بدلاً من أن يصعد الناس إلى اللغة، ودون النظر إلى التلاقي عند نقطة محدَّدة وسطية، ليس فيها إهانة للغة الضاد،

وتبتعد في الوقت ذاته عن التقعُّر في القول، والتعمُّد في طرق أبواب الفصاحة على حساب الفهم.[١]

إن ظاهرة الضعف اللغوي لا تقتصر اليوم على الطالب في الجامعة، بل إنها "بليَّة" طمَّت وعمَّت، بدءًا بخطيب يوم الجمعة، فكثيرٌ من الخطباء يقعون في أخطاء لا ينتظر الوقوع فيها، والأستاذ كذلك، والمذيع في الإذاعة والتلفزيون "يتخبَّط" في اللغة، فيرتبك، ويؤثِّر ذلك على أدائه، حتَّى أنك "تعاف" الخبر الذي يورده، عندما يقلبه رأسًا على عقب، فما تدري ما الفاعل وما المفعول.

أما التجَّار، ومن نسمِّيهم "رجال الأعمال"، تسميةً حرفية لتركيب أجنبي businessmen لم نكن نستخدمه من قبل، فإنهم يتعاملون بغير اللغة، ويتعاقدون ويتعاهدون، ويتكاتبون بلغة أخرى، ليشعروا أقرانهم بأنهم "رجال أعمال" كبار، لا تنقصهم الإنجليزية أو الفرنسية أو الروسية. حتَّى ألِّفت الكتب باللغة العربية، لكنها تأثَّرت في المصطلح بلغة أخرى.

من آخر ما وقفت عليه، هنا، مصطلح "رجل بيع" أي البائع، والتركيب هذا موجود في اللغات الأخرى، مما حدا بالمرأة إلى

---

(١) انظر: نفُّوسة زكريَّا سعيد. تاريخ الدعوة إلى العاميَّة وآثارها في مصر. – الإسكندرية: دار نشر الثقافة، ١٩٦٤م. – وانظر، أيضًا: نوال عبدالهادي. لغة الضاد بين التشكيك والتحديث. – المجلة العربية ع ١٣٤ (١٤٠٩/٣هـ – ١٩٨٨/١٠م). – ص ٩٢ – ٩٣.

الاحتجاج على التركيب عندما أصبحت "امرأة بيع" saleswoman أي بائعة، ولكن اللغة الأخرى أهملتها من الاصطلاح، فظهرت الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، التي تدعو فيها إلى المساواة فيقال "شخص البيع" salesperson وشخص الشرطة policeperson وشخص المطافئ fireperson وشخص الأعمال businessperson.

تصوَّروا أن يكون في لغتنا مثل هذا الذي لا تؤمن به، فقد شملت مصطلحاتها المرأة والرجل، واشتركا كثيرًا في مصطلح واحد كالزوج والعروس والوريث، ومعظم صيغ "فعيل"، دون أن تنظر المرأة لذلك على أنه تفرقة لغوية. وعلى أي حال فهناك أسباب عديدة لهذه الظاهرة، لا توضع كلها أو جلها على "المستهلك" المستخدم للغة، ولكن يتحمَّل جزءًا منها أرباب اللغة، من معلّميها والعالمين بهذه اللغة الجميلة حقًا.

* * *

الوقفة التاسعة

الانتماء اللغوي

لعل من أبرز نواحي الاهتمام بالانتماء لهذا الدين الحنيف العناية المستمرَّة باللغة، التي جاء بها هذا الدين الحنيف. واللغة العربية ليست كأي لغة من لغات العالم الحية، والتي تسعى إلى الحياة. إذ إن إطلاق تعبير اللغات الحية على اللغات المعاصرة، الشائعة علميًا وثقافيًا واجتماعيًا، لا يُخرج اللغة العربية من كونها أكثر هذه اللغات حياةً، ذلك لأنها لغة دين حي، كتب الله له الحياة إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن وما عليها. وما التقصير الذي تعانيه اللغة، من حيث انتشارُها إلا نتيجة من نتائج البعد عن المنهاج الرباني في النظر إلى الكون والحياة. ونزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين: ﴿ الٓرٰۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢ ﴾ (يوسف ١-٢).

يفرض على أتباع القرآن الكريم العنايةَ بهذا اللسان المبين، ليس من المنطلق المحلي للغة، ولكن من المنطلق الإيماني، الذي يحتِّم رعاية اللغة العربية من أجل فهم الإسلام فهمًا عميقًا.

لعل من الأخطاء التي يقع فيها بعض من لا ينتمون إلى الإسلام دينًا، كالمستشرقين، فيكتبون عنه في محاولة لفهمه هي سوء فهمهم للغة العربية، نتيجة لعدم تبحُّرهم بها، إلى الدرجة التي

تؤهِّلهم إلى الحديث فيها، وعن الدين الذي تمثِّل اللغة العربية وسيلة الاتصال فيه. إذ لابد من وضوح الوسيلة في سبيل وضوح الفكرة، التي يراد نقلها إلى الآخر، أو إيصالها إليهم باستخدام اللغة.[1]

إذا كنا نعتب على غير المسلمين المتحدِّثين عن الإسلام من المستشرقين والمستعربين عدم سيطرتهم على اللغة، فإن العتب يزداد على المسلمين الذين ينتمون إلى الدين، الذي جاء بلغة عربية واضحة. وإن كان العتب يزداد على المسلمين الذين لا يتحدَّثون اللغة العربية إلا بالقدر الذي يعينهم على أداء حقوق الله عليهم، مع شيء من التقصير في هذه الحقوق، فإن العتب يزداد كثرة على أبناء العربية الذين يبدو عليهم شيء من التفريط بلغتهم، وتعلُّقهم بلغات أخرى، مما يسمَّى باللغات الحية، بحيث أصبحت الرطانة العلمية بأي لغة إلا لغة القرآن الكريم. وهذا يصدق على معظم الأوساط التي نالت قسطًا لا بأس به من العلم والثقافة.

أرأيتم ماذا سيكون المعنى لو قرأ أحدٌ قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾ ﴾ (فاطر ٢٨)، فقرأها: {إنما

(١) انظر: محمود محمد شاكر. رسالة في الطريق إلى ثقافتنا. — القاهرة: دار الهلال، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م. — ٢٥٨ ص. — (سلسلة كتاب الهلال؛ ٤٤٢).

يخشى اللّهُ من عباده العلماءَ} أو قرأ أحدٌ قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ (البقرة ١٢٤)، فقرأها: {وإذ ابتلى إبراهيمُ ربَّه...} الآية، سوف يختلف المعنى في الآيتين الكريمتين، اختلافًا جذريًا، وستختل عقيدة المسلم، بمجرَّد نسبة الخشية للّه تعالى، وبنسبة الابتلاء من الخلق للّه تعالى، واللّه منزَّه عن ذلك كله، وإنما هو الجهل باللغة، من حيث قواعدُها وبلاغتها، ونحوها وصرفها، وبيانها، وبديعها، ومعانيها، أي بلاغتها وآدابها كذلك.

لم يصل الأمر بفضل اللّه تعالى إلى الخلط في القرآن الكريم، وإن وجدت حالات فهي شاذَّة لا تعدُّ، ولكن الخلط في اللغة حاصل باطِّراد. الأمر الذي يستدعي سرعة معالجة هذه الظاهرة السيئة، بقوَّة السلطان وبقوَّة القرآن كذلك. واللغة العربية أمانة في أعناق الجميع، كل بحسب استطاعته وقدرته على حمل هذه الأمانة، فلا يستبدل غيرها بها، ولا تعزل عن العلوم والمعارف والتخاطُب والاتِّصال، ولا تشاع على حسابها اللغاتُ الأخرى، مهما كانت حيوية هذه اللغات الأخرى. وإنَّ من مقوِّمات الثقة بالذات وبالانتماء لهذا الدين الحنيف العناية الفائقة بلغة هذا الدين الحنيف، من باب الحفاظ على كتاب اللّه تعالى وسنة رسوله ﷺ، وتراث المسلمين المخطوط والمطبوع.

اللغة العبرية:

كنت قد جلستُ مع الأستاذ عبدالرحمن الباني، أحد الأساتذة المعنيين بأصول التربية والتعليم، ودار الحديث حول هموم الأُمَّة، ومن بينها هموم التعريب في المؤسَّسات التعليمية العليا، لاسيَّما تلك المؤسَّسات العلمية التي تقدِّم برامجَ في العلوم التطبيقية والبحتة والثقافة. فذكر لي أن تاريخ العبرية، وهي التي يتحدَّثها اليهود الآن في فلسطين المحتلَّة، وخارجها، هي لغة تعطَّلت لمدة ألفي عام، وذلك بتعطُّل الحديث والكتابة بها، وجميع أنواع الاتِّصال اللغوي، إلا أن شخصًا وزوجته، ولعلَّ اسمه إليعاز بن يهودا، قرَّرا الحديث والتخاطُب باللغة العبرية، وإحياءها بوضع معجم لغوي لها، حتَّى أنهما رزقا بمولود، ثم قرَّرا التخاطُب معه باللغة نفسها، في مجتمع لا يجيد اللغة ولا يعرفها، فكان الناس يقولون لهما: إذا كنتما مجنونين إلى هذا الحد فلمَ تنقلان جنونكما إلى هذا الطفل البريء، الذي أضحى لا يتقن إلا اللغة العبرية. وأنشأ بن يهودا في القدس رابطة المتكلِّمين باللغة العبرية، «كانت ترمي إلى نشر اللغة العبرية بين ظهراني الناشئة اليهود».[1]

عندما قامت الدولة العبرية في فلسطين المحتلة، وتسمَّت بإسرائيل، جمعت بعضًا من علمائها، وأوعزت إليهم بتطوير المعجم

---

(١) انظر في مسألة اللغة العبرية: ربحي كمال. دروس اللغة العبرية. — ط ٣. — دمشق: جامعة دمشق، ١٣٨٣هـ/١٣٦٣م. — ٦٠٠ ص. — والنصُّ من ص ٥٣ — ٥٤.

الذي بدأه بن يهودا، ثم أضحى هذا المعجم هو المعوَّل عليه في إحياء اللغة العبرية، التي لا يتحدَّثها إلا عدد قليل من الملايين، بالمقارنة بأكثرَ من ستة مليارات نسمة، وصل إليه الناس، في نهاية الألف الميلادية الثانية، ومع إطلالة العقد الثاني من القرن الخامس عشر الهجري، ١٤٢٠هجرية.

في المقابل لا يزال العرب يتجادلون حول تعريب المناهج والمقرَّرات العلمية، في الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث العلمية، والمكاتبات والاتفاقيات التي تبرمها المصانع والمقاولون والمصارف والمؤسَّسات التجارية والسياحية والخدمية الأخرى. والذين يتحدَّثون العربية، مع الذين يرغبون في الحديث بها ويقرأونها، يوميًا، يزيد بقليل عن ربع سكّان العالم، حتَّى مع الزيادة التي وصل إليها العالم.[1]

هذا الجدال ينصبُّ على مسألة فكرية ثقافية حضارية، وليست المسألة مسألة مقرَّرات ومناهج ومكاتبات، وإنما هي مسألة انتماء للثقافة التي تتبنَّى اللغة العربية لسانًا لها. وليس في هذا اتِّهام بأن الذين يقفون ضد مشروع التعريب منحرفون فكريًا، فإن في هذا الاتِّهام مجازفةً لست أميل إليها، لأن فيها حكمًا متعجِّلاً جدًا، ولا تتناسب مع مبادئ الحوار حول هذا المشروع. والأمر هنا لا يعدو أن يكون قناعات لبعض المهتمِّين بأن الوقت لم

---

(١) انظر: السيد إسماعيل السروي. تعريب العلوم في ضوء العبرنة الإسرائيلية. — القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٤م. — ٢١٦ ص.

يحـن للتعريـب، حتَّـى تمتلـئ الـساحة العلميـة بالترجمـات للمنـشور باللغات الأخرى. لاسيَّما مع ضعف النـزوع إلى النقل والترجمة عن اللغـات الأخـرى. وهـذا يقتـضي قيـام جهـات علميـة تتـبري للنقـل والترجمة، بالملاحقة المستمرَّة والسريعة.

* * *

الوقفة العاشرة

إنقاذ اللغة

تتوالى الدعوات إلى حماية اللغة العربية، فتقوم الندوات والمؤتمرات والمحاضرات، التي تعنى بالحفاظ على اللغة العربية، بتعميم استخدامها على جميع مناحي الحياة. ومن ذلك الندوة التي عقدت في رحاب جامعة الملك سعود في الرياض في المدَّة من ٢ – ١٤١٩/٦/٣هـ الموافق ٢٢ – ١٩٩٨/٩/٢٣م بعنوان: تعميم التعريب وتطوير الترجمة في المملكة العربية السعودية. واشتركت فيها جهات علمية عدَّة. وكانت تحت رعاية وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري، وقُدِّم في هذه الندوة واحد وأربعون بحثًا وتقريرًا علميًا، غطَّت محاور الندوة التي كانت على النحو الآتي:

١- الترجمة والتنمية.

٢- التعريب ومعوِّقاته.

٣- الحاسوب في الترجمة والتعريب.

٤- تجارب وطنية في الترجمة.

٥- المصطلح والتعريب.

خرجت الندوة باثنتي عشرة توصية. والمهم أن عقد هذه الندوة وأمثالها في الداخل والخارج يوحي بوعي الأزمة التي تعيشها اللغة العربية اليوم. وهذا مؤشِّر حسن، ينتظر منه أن يستمرَّ ليصل في

النهاية إلى نتائج عملية، تكون هي نتيجة لقناعة تامَّة من المعنيين من أفراد المجتمع، ومن بينهم الأكاديميون والمسؤولون وصنَّاع القرار، والعلماء والباحثون في العلوم التطبيقية والبحتة. فإذا تولَّدت هذه القناعة لدى هذه الفئات أمكن، حينئذ، تعميم التعريب والترجمة داخل البلاد وخارجها.

التوصية الأولى:

طالبت هذه الندوة الجهات العليا بإلزام الجامعات والكليات العلمية والتقنية بالبدء في تطبيق ما تنصُّ عليه لوائح الجامعات والكليات من وجوب التدريس باللغة العربية، وعدم الاستثناء من ذلك تحت أي ظرف. هكذا جاءت التوصية الأولى. ومؤدَّاها أن لوائح الجامعات والكليات، أي لوائح التعليم العالي، تنصُّ على استخدام اللغة العربية في المحاضرات، وتأليف الكتب والبحوث والدراسات، وإعداد التقارير.

هذا يعني أن حكومة المملكة العربية السعودية تقف وراء التعريب، وتمليه على مؤسَّساتها التعليمية العليا، بالإضافة إلى المؤسَّسات الأخرى الاقتصادية والتجارية، ولا غروَ في ذلك فإن المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم الصادر في ١٤١٢/٨/٢٧هـ قد نصَّت على الآتي: «المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامَّة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض». ولا يمكن أن ينص نظام ما في العالم على مادَّة أو فقرة من مادة غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

لو تتبَّعنا التعميمات والأوامر السامية حول هذا الموضوع لوجدناها واضحة في اعتماد اللغة العربية لغة العلم والتجارة والصناعة، وجميع مناحي الحياة، التي طغت عليها لغات أخرى، بسبب تقدُّم أهل هذه اللغات في مجالات العلوم والتقنية.

من المهمِّ هنا التذكير بأن التعريب في المؤسَّسات التعليمية العليا وغيرها من المؤسَّسات لا يتنافى البتة مع تعلُّم اللغات الأخرى، وإلزام بعض المعنيين بها على أنها شرط من شروط التأهيل العلمي أو التعيين الوظيفي، إذ إن الدعوة إلى التعريب ليست دعوة إلى التقوقع على الذات، والانعزال على العالم، كما يظن بعض الواقفين ضدَّ التعريب.

لا تقف فكرة التعريب ضد النقل والترجمة من اللغات "الحية"، التي لم تستغنِ يومًا عن اللغات الأخرى، التي تنقل عنها بالترجمة، مهما اتُّهمت هذه اللغات بالركود أو حتَّى الموت، بل إن التعريب سوف يؤدِّي إلى تنامي الترجمة، وقيام مؤسَّسات أو معاهد أو مراكز للترجمة داخل المؤسَّسات التعليمية العليا وخارجها. ولن تستغني اللغة العربية عن إسهامات اللغات الأخرى، كما لم تستغن من قبل في أوج ازدهارها علميًا، في القرون الثاني والثالث والرابع الهجرية.[1] وليس الأمر كما يظن بعض الواقفين ضدَّ فكرة

---

(١) انظر: علي بن إبراهيم الحمد النملة. ظاهرة النقل والترجمة في الحضارة الإسلامية. — ط ٣. — الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. — ٢٤٨ ص.

التعريب. إلا أن منطق بعض الواقفين ضدَّ الفكرة هو أن الترجمة تأتي أوَّلاً، ثم تبدأ الخطوات الأولى في مشروع التعريب الطويل.

التوصية الثانية:

تنص التوصية الثانية المنبثقة عن ندوة تعميم التعريب وتطوير الترجمة على الآتي: «إلزام القطاع الأهلي والشركات بتعريب بيئة العمل ومراسلاته، لتوحيد لغة الهرم التقني في تلك المؤسَّسات والشركات، لتسهيل التفاهم باللغة العربية، وتسهيل قبول من يتخرَّج من مؤسَّسات التعليم المعرَّب». وتأتي هذه التوصية ردًّا، أيضًا، على بعض غير المتحمِّسين للتعريب، عندما يجادلون بأن خريجي التعليم المعرَّب لن يتمكَّنوا من الانخراط في «سوق العمل»، الذي يتَّكئ إلى حد واضح على لغة أجنبية، في تعاملُه مع عامليه والمتعاملين معه.

إنه لمن المستغرب، الآن، أن تدخل بعض مؤسَّسات القطاع الأهلي، فتفاجأ بأن الذي يتحدَّث معك لا يجيد اللغة العربية، أي أنه أعجمي، في عمل قد لا يستدعي وجوده، ويمكن الاستعاضة عنه بمواطنين سعوديين، أو بعرب، يتكلَّمون اللغة العربية. ومع الإدراك لموقف بعض التجَّار "رجال الأعمال" من أن الأعاجم أكثر إنتاجية من العرب، ولذا يستعان بهم، فإن هذا التوجُّه فيه من الخطورة ما يعيدنا إلى أعمق من أن نتكلَّم اللغة العربية أو لا نتكلَّمها. ويكمن هذا العمق في أننا تخطَّينا وسيلة الاتصال، وهي اللغة، إلى الجانب الثقافي الذي وصل من الركود بحيث نصل إلى أن تنزع الثقة بالسعوديين، وبالعرب، بالتالي.

إذًا الضعف اللغوي في القطاع الأهلي قد يشكِّل ظاهرة خطيرة، تحتاج إلى وقفة طويلة جدًا، تدرس فيها الظاهرة دراسة موضوعية، بحيث يكون مؤدَّى التوصية الثانية لهذه الندوة المباركة توصيةً فاعلةً، قابلةً للتطبيق بصورة قوية، قد تكون مفروضة على التجَّار "رجال الأعمال" الذين يكثر الحديث عنهم في الآونة الأخيرة، ويتنبَّه إلى تأثيرهم المباشر على المسيرة الحضارية لهذه البلاد، ولغيرها من البلاد، ولهم تأثيرهم كذلك في التنمية، ولهم تأثيرهم في نواحٍ عدَّة من شؤون الحياة. فلم يعودوا مجرَّد تجَّار، يستثمرون أموالاً في منتجات استهلاكية، تعود عليهم في النهاية بالربح، بل إنهم أضحوا جزءًا من البناء العام للأمم، حضارةً وثقافةً وفكرًا.

بالقدر الذي يصلون إليه من الوعي يمكنهم أن يسهموا في إشاعة اللغة العربية في جميع أعمالهم. واللغة العربية هي الوعاء الذي يمكن أن يقاس به مدى الوعي الذي وصل إليه هؤلاء الفاعلون في مجتمعاتهم.

التوصية الثالثة:

نجد أن التوصية الثالثة قد نصَّت على الآتي: «إنشاء هيئة وطنية للترجمة والتعريب تقوم بوضع خطة شاملة للترجمة والتعريب في المملكة العربية السعودية، وتكون أولى مهماتها التخطيط لتعريب التعليم العالي العلمي تعريبًا تامًّا، وتنفِّذه بالتعاون مع الجامعات والكليات العلمية والتقنية، ثم تستمرُّ في متابعة رسالتها العلمية لخدمة التعليم العالي العلمي، وخدمة التنمية الوطنية في

مجالات نقل العلوم، وتوطين التقنية، وتيسيرها للمجتمع السعودي بجميع فئاته، وخدمة المجتمع، والتنمية الوطنية في مجال اختصاصها».

الدعوة إلى قيام هذه الهيئة مطلبٌ ملحٌّ. ويضرب المثل، غالبًا، باليابان التي حرصت على الترجمة، وواكبت بذلك التطوُّرات العلمية، وكذا الحال مع روسيا ودول جنوب شرق آسيا، التي تخطو خطوات حثيثة نحو التقدُّم العلمي والتقني. ولا يظهر أن التعريب في الجامعات والمعاهد العليا، وفي غيرها من المؤسَّسات التجارية سوف يكون له أثر إن لم تقم هذه الهيئة، التي تخطِّط وتنظِّم وتضع المعايير، وتشرف على مشروع التعريب، وتتابع خطواته خطوةً خطوة. ومن ذلك متابعة الإنتاج العلمي، ونقله إلى اللغة العربية مباشرة، بالاستعانة بالله، ثم بتقنية نقل المعلومات، مترجمة ترجمة آلية سريعة، وإن خضعت للمراجعة والمزيد من العناية، فإن العناية بالترجمة تزدهر، ولا شكَّ، بازدهار الإقبال عليها على المستوى الرسمي، والمستوى العلمي والمستوى التجاري.

أزعم، أوَّلاً، أن قسمًا كبيرًا، نسبيًا، من علمائنا في المجالات العلمية والتطبيقية والتقنية قد توقَّفوا، تقريبًا، عن متابعة علومهم، بمتابعة ما ينشر فيها من أبحاث ودراسات؛ لأنها تنشر بلغات غير لغتهم، وإن كانوا قد تلقَّوا علومهم بإحدى هذه اللغات، إلا أنهم لا يستطيعون المتابعة الدقيقة لأنهم، في الغالب، لم يسيطروا على اللغة الأخرى سيطرةً تامَّة، ثم إنهم بدأوا "يضيِّعون" قدرًا من المصطلحات العلمية والرطانة المعتادة عند ذوي التخصص الواحد.

في غياب هذه الهيئة أزعم، ثانيًا، أن القسم الآخر من العلماء الذين تابعوا تخصُّصاتهم بلغات أخرى، لأنهم سيطروا على اللغة الأخرى أكثر من سيطرتهم على لغتهم الأم، لأنهم كانوا لا يُلقون لها بالاً، وبالتالي تراهم ينشرون إنتاجهم العلمي باللغة الأخرى، وهذا يعني أن الإفادة منها قد تكون محدودة جدًا في مجتمعهم، الذي تهيأوا للإسهام في رقيِّه، ويستفيد منها مجتمعات علمية أخرى تتحدَّث اللغة ذاتها، التي ظهرت بها هذه البحوث والدراسات. ويكفي أن ينظر إلى السير الذاتية لجمع من هؤلاء العلماء ليطَّلع المرء على الإنتاج العلمي لهم، الذي سيظهر باللغة الأخرى عند رصد هذا الإنتاج. وقد عانت البرازيل، التي تتحدَّث اللغة البرتغالية، من هذه المعضلة، من قبلُ، وسعت إلى إيجاد الحلول العملية لها.

أزعم، ثالثًا، أن الهيئة المطلوبة ستسهم بفاعلية ملحوظة في توطين الأبحاث والدراسات والتقارير العلمية، وبالتالي توطين العلماء أنفسهم. ولهذا الإجراء فوائده الفكرية الواضحة، وكذا الثقافية في مسألة التوطين، وله كذلك أثره على النهوض بالأُمَّة علميًا وتقنيًا. إذًا هي دعوة في توصية جاءت في وقتها المتناسب مع عقد الندوة، وإن كان إنشاء الهيئة قد تأخَّر إلى حدٍّ برزت آثاره غير الحسنة على الحركة العلمية في البلاد، وفي المنطقة.

التوصية السادسة:

جاءت التوصية السادسة من توصيات ندوة تعميم التعريب وتطوير الترجمة بالنص الآتي: «حثُّ الإعلام المرئي والمقروء والمسموع بالالتزام باللغة العربية الفصحى، وتحرِّي الدقة في

استخدام المصطلحات في وسائل الإعلام»، ولأن المنتدين لا يملكون إلا الاقتراح على وزارة الثقافة والإعلام جاءت التوصية بالحث.

الواقع المتابَع أن وسائل الإعلام السعودية تلتزم باللغة العربية الفصحى، ما عدا بعض الصفحات التي تعنى بالتراث الشعبي، وبعض الصور الهزلية "الكاريكتير" التي لا تستقيم، أحيانًا، إلا بالتعبير العالي الذي يمكن أن يرقى به إلى اللغة العربية الفصحى. والصور الهزلية الأخرى التي تأخذ منحى "دراميًا" في الإذاعة والتلفزيون، والمسلسلات المحلية والخليجية والشامية والمصرية. والذي يظهر أن الاستثناءات هذه قد تخطت في، زمن العرض، تلك البرامج التي تعرض باللغة العربية، والتي يمكن تلخيصها في النشرات الإخبارية، والمقابلات الرسمية، والندوات الدينية والثقافية والاجتماعية. وهذه قليلة إذا ما قورنت بتلك التي ورد ذكرها في الفقرة السابقة.

الرياضة واللغة:

ما دامت الرياضة قد بدأت تزحف على البرامج، فإنها تتعرَّض في عرضها للعامية، عند التعليق أو المقابلات الرياضية، مع أن الأفراد الذين يتحدَّثون في هذه المقابلات يحاولون الحديث باللغة العربية، إلا أن المصطلحات بالأجنبية تطغى على العربية. وأذكر هنا المؤتمر الذي عقد في عمَّان حول التعليق الرياضي الذي أوصى باستخدام اللغة العربية في التعليق والمصطلحات.

ثم إن هناك برامجَ سرت في إعلامنا الحاضر، وهي التي تُعرَض على الهواء مباشرة، وقد تكون طبية أو اجتماعية أو دينية أو سياسية أو رياضية، كذلك، وبرامج الأطفال، كل هذه تخضع – مع الأسف – لاستخدام مصطلحاتها الأجنبية، التي يضطر لها المتحدِّث في ظل غياب المصطلح العربي البديل.

هذا على مستوى المملكة العربية السعودية، وهي حاضنة اللغة العربية. أما على مستوى البلاد العربية الأخرى في علاقتها باللغة العربية فالأمر مختلف إلى حد ما. والذي يهمنا في هذه الوقفات التي تركز على الندوة هو المملكة العربية السعودية في تعامُلها مع لغتها اللغة العربية، وإلا فالمسؤولية مشتركة بين كل الدول المعنية، وكل الشعوب المعنية باللغة العربية.

* * *